دور قطاع الزراعة فى الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية فى مصر (١٩٦٠ – ١٩٦٥)

للدكتور طه ابراهيم أبو شعيشع والمهندس الزراعى محمد سعيد بدوى

تمثل الزراعة ركنا هاما فى البنيان الاقتصادى المصرى ، فهى مجال الإنتاج ومصدر العيش للكثرة العظمى من السكان ، وإليها يستند معظم النشاط الاقتصادى فى المجالات الأخرى كالصناعة والتجارة . وتنمية الإنتاج الزراعى ضرورة تمليها اعتبارات رئيسية فى مقدمتها وجوب توفير حاجة الاستهلاك المحلى من الأغذية ، وكذلك توفير الحاصلات التصديرية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية . هذا بالإضافة إلى التزايد السكانى الكبير فى الفترة الأخيرة ، مما أدى إلى تخلف واضح فى مقدار الإنتاج الزراعى بالنسبة إلى عدد السكان ، وعجز الإنتاج الزراعى عن مسايرة النمو السكانى وعن الوفاء بمطالب الاستهلاك المحلى ، وزاد اعتماد البلاد على الواردات فى تغطية العجز فى الإنتاج المحلى من الغذاء ، وخاصة فى محصول القمح ، وقد أدى ذلك إلى استهلاك جزء كبير من العملات الصعبة فى سد الحاجات الغذائية .

وعلى ذلك فقد أصبحت التنمية الزراعية عاملا أساسياً لا يمكن إهماله فى أية خطة للتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية ، فالزراعة كانت ، ولا تزال ، وسوف تظل لفترة طويلة . الدعامة الرئيسية التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى المصرى . لذلك كان من الضرورى ، وقد أعـــدت الدولة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تنال الزراعة حظاً وافراً من العناية يتناسب وأهميتها بما يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المنشودة .

وعلى ذلك فإن المشكلة التى يتناولها البحث تتمثل فى محاولة لتقييم ما تحقق من نتائج اقتصادية فى قطاع الزراعة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠

● الدكتور طه ابراهيم ابو شعيشع : أستاذ مســـاعد بقسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
● المهندس الزراعى محمـــد سعيد بدوى : مساعد باحث بالمركـــز القومى للبحوث .

— ١٩٦٥) مقابلة بالمستهدف الموضوع ، لإظهار مدى نجاح أو فشل الخطة الأولى للتنمية فى الدفع بعجلة الإنتاج الزراعى فى مصر خلال هذه الفترة . أما الهدف الاساسى من هذا البحث فهو إبراز دور القطاع الزراعى فى الخطة الأولى للتنمية ، عن طريق دراسة النتائج الاقتصادية المحققة فى هذا القطاع خلال فترة الخطة (١٩٦٠ — ١٩٦٥) . ومقابلتها بما كان مقدرا الوصول إليه عند وضع الخطة ، ولما كانت النتائج المحققة تعود أساساً إلى الاستثمارات المحققة فسيقوم البحث أولا بدراسة تحليلية لكل من الاستثمارات الزراعية المستهدفة والمحققة خلال فترة الخطة . كما يهدف البحث إلى دراسة عامل هام كان له أثر كبير ليس فى نتائج الخطة الزراعية فحسب ، بل فى إجمالى نتائج الخطة الاقتصادية بصفة عامة ، وهذا العامل هو كارثة القطن التى حدثت فى عام ١٩٦١ وما ترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة ، نظراً لما لهذا المحصول من أهمية كبرى فى الاقتصاد القومى المصرى . كما أن من أغراض هذا البحث أيضاً استخلاص بعض الاعتبارات التى ربما كان من الضرورى مراعاتها عند وضع الخطط الاقتصادية فى القطاع الزراعى ، سواء أكانت هذه الخطط ضمن خطط عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى أو على مستوى القطاع الزراعى فقط ، حتى يمكن ضمان عدم انحراف الخطة عن وضعها المثالى الذى يحقق أهدافها كاملة .

(أولا) الاستثمارات الزراعية فى الخطة :

(١) الاستثمارات المقدرة : قدرت جملة الاستثمارات اللازمة فى سنوات الخطة الخمس (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، والتى كانت مخصصة لمشروعات تعمل على خلق طاقات جديدة أو تنمى الطاقات القائمة فعلا فى ذلك الوقت ، بحوالى ٦٩٧ مليون جنيه تقريباً موزعة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . ويوضح جدول ( ) إجمالى الاستثمارات المقدرة والمحققة فى القطاعات المختلفة خلال السنوات الخمس للخطة (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

وكما يتضح من جدول (١) فقد قدر لقطاع الزراعة مبلغ وقدره ٢٢٥٫٣ مليون جنيه ، أى ما يقرب من ١٣٫٣ ٪ من جملة استثمارات الخطة ، وهذا يثبت أهمية دفع عجلة التنمية فى هذا القطاع الذى يوفر غالبية المواد الأولية للقطاعات

جدول (١)

إجمالى الاستثمارات المقدرة والمحققة فى القطاعات المختلفة

خلال سنوات الخطة الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٥)

القطاع	الاستثمار المقدر		الإستثمار المحقق		العجز أو الزيادة	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الزراعة	٢٢٥٫٣	١٣٫٣	١١٨٫٤	٧٫٨	— ١٠٦٫٩	— ٤٧٫٥
الرى والصرف	١٩٤	٧٫٤	١٣٨٫٠	٩٫١	+ ١٨٫٦	+ ١٥٫٦
السد العالى	٤٧٫٣	٢٫٨	٩٨٫٦	٦٫٥	+ ٥١٫٣	+ ١٠٩٫٠
الصناعة	٤٢٩٫٢	٢٥٫٥	٤٠٣٫٩	٢٦٫٧	— ٢٥٫٣	— ٨٫٠
الكهرباء	١٣٩٫٥	٨٫٢	١١٢٫٦	٧٫٥	— ٢٦٫٩	— ١٩٫٢
التشييد	—	—	١٣٫٢	٠٫٦	+ ١٣٫٢	+ ١٠٠٫٠
النقل والمواصلات	٢٣٦٫٨	١٤٫٠	٢٧٠٫٨	١٧٫٩	+ ٣٤٫٠	+ ١٤٫٤
قناة السويس	٢٥٫٠	٢٫١	٢٣٫٤	١٫٥	— ١١٫٦	— ٣٣٫١
التجارة والمال	—	—	١٩٫٥	١٫٣	+ ١٩٫٥	+ ١٠٠٫٠
المبانى السكنية	١٧٤٫٦	١٠٫٣	١٦١٫٥	١٠٫٧	— ١٣٫١	— ٧٫٥
المرافق العامة	٤٨٫٨	٢٫٩	٥٠٫٥	٣٫٢	+ ١٫٧	+ ٣٫٤
الخدمات الأخرى	١١١٫٠	٦٫٥	١٠٢٫٦	٦٫٨	— ٨٫٤	— ٧٫٦
التغير فى المخزون	١٢٠٫٠	٧٫٠	—	—	— ١٢٠٫٠	— ١٠٠٫٠
الإجمالى العام	١٦٩٦٫٩	١٠٠٫٠	١٥١٣٫٠	١٠٠٫٠	— ١٨٣٫٩	— ١٠٫٨

المصدر : (ا) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٦٣)
كتاب الجيب السنوى للاحصاءات العامة . القاهرة . ص ١٠٧ .
(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٦٧)
الكتاب السنوى للاحصاءات العامة . القاهرة . ص ٢٢٩ .

الاقتصادية الأخرى . وإن ضمان نجاح التنمية الصناعية يقتضى العمل على توازن التنمية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، وخاصة قطاع الزراعة ، لما لهذا القطاع من دور أساسى فى أية سياسة واقعية للتنمية الاقتصادية . فعلى عاتق الزراعة يقع العبء الأكبر فى تزويد الصناعة بالمواد الأولية ، هذا فضلا عن توفير الزيادة فى الأغذية لمجابهة الطلب المتزايد عليها نتيجة لزيادة الدخول أو الهجرة من الريف إلى الحضر ، كذلك تمثل الصادرات الزراعية فى مصر الجانب الأكبر من جملة الصادرات المصرية التى يعتمد عليها توفير الآلات والسلع الإنتاجية الأخرى اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

وقد قسمت الاستثمارات الزراعية فى الخطة بين مشروعات التوسع الأفقى ، ومشروعات التوسع الرأسى . فقدر لعمليات التوسع الأفقى فى قطاع الزراعة جانب كبير من الاستثمارات التى خصصت له عند وضع الخطة حيث استهدف استثمار مبلغ ١٠٣,٤ مليون جنيه ، منها ٣٨,٨ مليون جنيه بالعملات الأجنبية والباقى بالعملات المحلية فى مشروعات التوسع الأفقى ، أى بنسبة ١٧ ٪ من جملة الاستثمارات المقدرة لقطاع الزراعة وحده . وقد كانت من أهداف الخطة زيادة الرقعة الزراعية إلى أقصى حد ممكن وبجميع المقدرات وجميع الإمكانيات المتاحة . أما بالنسبة لمشروعات التوسع الزراعى الرأسى ، فقد اعتمدت الخطة عليها لتحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى تساير الزيادة الحادثة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، نظراً لأن مشروعات التوسع الأفقى لم تعط عائداً خلال فترة الخطة . لذلك فقد استهدف استثمار مبلغ ٥١,٩ مليون جنيه من استثمارات الخطة ، منها ١٥ مليون جنيه بالعملات الأجنبية والباقى بالعملات المحلية ، للمساهمة فى مشروعات التوسع الزراعى الرأسى بالخطة بنسبة تبلغ ٢٣ ٪ من جملة الاستثمارات المقدرة لقطاع الزراعة . ومن الملاحظ أن برامج التوسع الزراعى الرأسى تتطلب زيادة المستويات المستخدمة من عوامل الإنتاج كالآلات الميكانيكية ، والمبيدات الكيماوية ، والأسمدة ، والتقاوى ، وغير ذلك من العوامل الأساسية ، ولما كان جزء لا يستهان به من هذه العوامل يتم استيراده من الخارج فإن برامج التوسع الزراعى الرأسى لابد وأن يستلزم قدراً كبيراً من العملات الأجنبية لاستيراد تلك السلع الزراعية .

وقد روعى فى الاستثمارات المقدرة فى إطار الخطة أنها تعبر عن المبالغ المخصصة للمشروعات التى كانت ستبدأ خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، وتزيد الدخل إما فى فترة الخطة أو فيما بعدها . ولكن لم تحتسب ضمن هذه الاستثمارات المشروعات التى كان يجب أن تقام فى الفترة نفسها لكى تزيد الدخل خلال السنوات التالية لفترة الخطة .

(٢) الاستثمارات المحققة : بعد انتهاء سنوات الخطة ، وكما يتضح من جدول (١) أيضاً تبين أن جملة الاستثمارات التى تحققت بالفعل خلال سنوات الخطة هى ١٥١٣ مليون جنيه فقط . أى بنقص قدره حوالى ١٨٤ مليون جنيه عن جملة الاستثمارات المقدرة ، بالإضافة إلى أن هناك بعض التغييرات التى حدثت فى الاستثمارات الموزعة على القطاعات المختلفة ، وعلى ذلك فقد ظهرت فروق كبيرة بين المبالغ الاستثمارية المقدرة والمحققة لكل قطاع — ليس فقط فى المبالغ المطلقة — بل فى التوزيع النسبى لهذه المبالغ .

كذلك يتضح من جدول (١) أن أغلب العجز فى المبالغ الاستثمارية كان من نصيب قطاعات إنتاج السلع ، وعلى الأخص قطاع الزراعة ، فقد بلغت الاستثمارات الفعلية لهذا القطاع ١١٨٠٤ مليون جنيه مقابل ٢٢٥٠٣ مليون جنيه كانت مقدرة أن تؤول إليه ، وبعجز قدره حوالى ١٠٧ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٤٧٫٥ ٪ من جملة الاستثمارات التى كانت مقدرة لهذا القطاع عند إعداد الخطة . وقد هبطت النسبة المئوية لاستثمارات هذا القطاع من ١٣٫٣ إلى ٧٫٨ ٪ من جملة المبالغ المستثمرة فى كافة القطاعات . ومن المؤكد أن هذا فارق لا يستهان به ، وقد انطبع أثره بوضوح على الإنتاج المحقق من هذا القطاع . وبالنسبة لقطاعى السد العالى والرى والصرف فقد زادت المبالغ المستثمرة فيها عما كان مقدراً لها بما يقرب من ٧٠ مليون جنيه ، كما زادت النسبة المئوية لهذه المبالغ عما كان مقدراً . ويرجع ذلك أساساً إلى محاولة إنجاز مشروع السد العالى فى أقصر وقت ممكن ، وما اقتضاه ذلك من تحويل مبالغ كبيرة للإنفاق على هذا المشروع . وقد اقتضى بناء السد العالى تغير نظام وطرق الرى والصرف مما أدى إلى زيادة المبالغ المخصصة لهذا القطاع عما كان فى الإطار العام للخطة .

ثانياً : النتائج الاقتصادية للخطة الزراعية الأولى فى مصر (١٩٦٠/١٩٦٥):

وضعت الدولة للمشروعات الزراعية فى الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تخطيطا واسع النطاق ، كما عملت على توفير الخدمات ومستلزمات الإنتاج الزراعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى بإنتاج محصولات زراعية وإنتاج حيوانى يكفى حاجة الشعب المتزايدة نتيجة تزايد السكان كل عام ويحقق فائضا تصديريا للخارج ، إلا أنه مما يقلل هذه الفائدة زيادة الضغط السكانى ، إذ أن نسبة الزيادة فى الإنتاج الزراعى كانت تعادل تقريبا معدل التزايد السكانى ، أى من ٢,٥ — ٣٪ . ففى عام ١٩٥٢ كانت الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المزروعة ٣٠٦ نسمة للفدان ، ارتفعت إلى ٤٠٩ نسمة للفدان فى عام ١٩٦٤ ، أى بنسبة زيادة فى الكثافة قدرها ٢٢٪ .

وقد كان هدف الخطة التوسع فى الإنتاج الزراعى رأسيا عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية للمساحات الحالية من المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى أقصى قدر ممكن ، وكذا التوسع فى الإنتاج الزراعى أفقيا بزيادة المساحة المزروعة إلى ٦٠٧٤٠ ألف فدان عام ١٩٦٥ ، وتحويل ٩٧٣ ألف فدان من نظام الرى الحوضى إلى نظام الرى المستديم ، كما استهدفت الخطة استصلاح مساحة تبلغ ٧٢٣,٤ ألف فدان ، إلا أن ماتم استصلاحه خلال سنوات الخطة الخمس هى مساحة تبلغ ٥٣٦,٣ ألف فدان فقط بنسبة تبلغ ٧٤٪ مما استهدف استصلاحه ، وقد تم استزراع مساحة تبلغ ٢٢٥,٣ ألف فدان خلال سنوات الخطة الخمس ، أى بنسبة تبلغ ٤٢٪ فقط من المساحة المستصلحة .

إلا أنه يمكن القول بأن الأرض لم تسهم بأى نصيب يستحق الذكر فى معدل النمو ، إذ كانت معظم الزيادة فى الإنتاج الزراعى راجعة أساسا إلى زيادة الغلة أكثر مما ترجع إلى زيادة المساحة المزروعة ، فمن الطبيعى أن إنتاجية الأراضى الجديدة ، والتى تم استصلاحها خلال سنوات الخطة الأولى ، لايمكن أن تصل إلى مستوى الأراضى الجيدة والتى مضت سنوات طويلة على استزراعها ، إذ أن هذا يتطلب بعض الوقت ولن يتحقق إلا بعد عدة سنوات . وعلى ذلك فقد كان

من الضرورة مراعاة هذا الاعتبار عند تقدير إمكانية الإنتاج فى الخطة ، وإن كان من المأمول أن يظهر إسهام فعال لمساحة الأرض خلال السنوات القليلة المقبلة بعد إتمام مشروع السد العالى ، ومشاريع الرى والصرف المكملة له ، حيث تعتبر مشروعات التوسع الأفقى هى العصب الأساسى لتنمية الزراعية فى مصر خلال المرحلة المقبلة .

ويمكن تحديد النتائج الاقتصادية للخطة الزراعية الأولى فيما يلى :

(١) الدخل الزراعى خلال سنوات الخطة : يحتل الدخل الزراعى مكانة رئيسية خلال سنوات الخطة فى الاقتصاد القومى المصرى ، نظراً لأنه يمثل أكبر بنود الدخل القومى على الإطلاق . وقد ارتفع الدخل الزراعى فى نهاية سنوات الخطة (١٩٦٥/٦٤) إلى ٤٧٧ مليون جنيه ، بينما كان هذا الدخل فى سنة الأساس (١٩٦٠/٥٩) ٤٠٥ مليون جنيه ، أى بلغت الزيادة خلال سنوات الخطة الخمس ١٧,٨ ٪ من قيمته فى سنة الأساس ، بمتوسط زيادة سنوية تبلغ ٣,٦ ٪ فقط ، وهى نسبة منخفضة إلى حد ما ، لأنه كان من المستهدف أن يصل الدخل الزراعى فى نهاية سنوات الخطة إلى ٥١٢ مليون جنيه ، أى بنسبة زيادة تبلغ ٢٦ ٪ من قيمته فى سنة الأساس . وقد كان السبب الرئيسى فى عدم إمكان تحقيق المستهدف الموضوع بالخطة إلى عدم تحقيق مشروعات التوسع الأفقى لأهدافها ، بالإضافة الى القصور فى الاستثمارات المحققة فى هذا القطاع عن الاستثمارات المقدرة له بالخطة .

ويوضح جدول (٢) تطور الدخل الزراعى خلال سنوات خطة الأساس (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

(٢) الإنتاج الزراعى خلال سنوات الخطة : لإمكان زيادة الدخل يجب أن يزيد الإنتاج ، فالإنتاج هو الذى يتولد عنه الدخل الذى يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا فى عمليات الإنتاج ، سواء فى شكل أجور ومرتبات أو فى شكل أرباح وعوائد ملكيه يحصل عليها الملاك ، وقد كان المستهدف أن تتم الزيادة فى الإنتاج الزراعى خلال سنوات الخطة عن طريقين ، إما باستصلاح أراضى جديدة باستثمار

جدول (٢)

تطور الدخل الزراعى خلال سنوات الخطة الخمس

(١٩٦٠ — ٩٦٥)

السنة	الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة (مليون جنيه)	الأرقام القياسية الدخل الزراعى	نسبة الزيادة المئوية عن العام السابق
١٩٦٠/٥٩	٤٠٥	١٠٠	
١٩٦١/٦٠	٤٠٢٫٧	٩٩	—٥٫٦
١٩٦٢/٦١	٣٧٣	٩٢	٧٫٤
١٩٦٣/٦٢	٤٢٦٫٤	١٠٥	١٤٫٣
١٩٦٤/٦٣	٤٥٢٫٩	١١٢	٦٫٢
١٩٦٥/٦٤	٤٧٧	١١٧٫٨	٥٫٣
المستهدف فى ١٩٦٥/٦٤	٥١٢	٢٦	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٦٤) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة . القاهرة . ص ١٦٨ .

ثابت (مشروعات التوسع الأفقى) ، أو برفع الكفاية الإنتاجية لتحسين مستوى الإنتاج كميا ونوعيا فى الأراضى المزروعة فعلا فى ذلك الوقت دون إضافة رأس مال ثابت إليها (مشروعات التوسع الرأسى) .

وقد كانت قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة فى عام (١٩٦٠/٥٩) حوالى ٥٨١٠٦ مليون جنيه ارتفعت عام (١٩٦٥/٦٤) إلى حوالى ٦٧٩٫١ مليون جنيه، أى أن الإنتاج الزراعى قد حقق خلال سنوات الخطة الخمس زيادة بلغت نسبتها ١٦٫٨ ٪ بينما كان المستهدف أن يصل الإنتاج الزراعى فى عام (١٩٦٥/٦٤) إلى ٧٣٦ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٢٧ ٪ عن سنة الأساس (١٩٦٠/٥٩).

(٣) العمالة فى قطاع الزراعة خلال سنوات الخطة : تحتل الزراعة مكانة رئيسية فى الاقتصاد القومى المصرى فيما يتعلق بالقوة العاملة . وقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد العمال بالقطاع الزراعى خلال فترة الخطة ، فقد ارتفع عدد العمال من ٣,٢ مليون عامل فى سنة الأساس (٥٩/١٩٦٠) إلى ٣,٨ مليون عامل فى السنة الخامسة للخطة بزيادة بلغت ٥٣٥ ألف عامل خلال فترة الخطة ، أى بنسبة ١٦,٥ ٪ من عددهم فى سنة الأساس . أما بالنسبة لعدد العمال فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى فقد زاد بما يقرب من ١,٣ مليون عامل فى السنة الخامسة للخطة (٦٤/١٩٦٥) عنه فى سنة الأساس (٥٦/١٩٦٠) ، حيث ارتفع عدد العمال من حوالى ٦ مليون عامل فى سنة الأساس إلى ٧,٣ مليون عامل فى السنة الخامسة للخطة ، أى بزيادة قدرها ٢٢,١ ٪ من عدد العمال فى سنة الأساس ، بينما كان المستهدف أن يزيد عدد العمال بمقدار ٠,٩ مليون عامل فى نهاية سنوات الخطة ، أى بزيادة قدرها ١٥ ٪ فقط من عدد العمال فى سنة الأساس .

كذلك قد حدثت زيادة كبيرة فى الأجور خلال سنوات الخطة ، فقد بلغت جملة الزيادة فى الأجور فى قطاع الزراعة خلال سنوات الخطة ٦٩,٤ مليون جنيه ، حيث ارتفعت الأجور فى هذا القطاع من ٩٨,٠ مليون جنيه فى سنة الأساس (٥٩/١٩٦٠) إلى ١٦٧,٤ مليون جنيه فى العام الخامس للخطة (٦٤/١٩٦٥) نتيجة الزيادة الحادثة فى عدد العمال ، وكذا ارتفع المتوسط السنوى لأجر العامل فى قطاع الزراعة من ٣٠,٢ جنيه فى سنة الأساس إلى ٤٤,٣ جنيه فى العام الخامس للخطة ، أى بزيادة بلغت نسبتها ٤٦,٦ ٪ من قيمته فى سنة الأساس ، وعلى ذلك فإن الزيادة الإجمالية لقيمة الأجور فى قطاع الزراعة خلال فترة الخطة يمكن تقسيمها إلى قسمين : القسم الأول ويبلغ ١٨,٩ مليون جنيه وهو نتيجة لزيادة عدد العمال خلال فترة الخطة ، مع افتراض بقاء متوسط الأجور على ما كان عليه فى سنة الأساس (٥٩/١٩٦٠) ، والقسم الثانى ويبلغ ٥٠,٥ مليون جنيه وهو بقية الزيادة الحادثة فعلا فى القيمة الإجمالية للأجور فى قطاع الزراعة والتى تبلغ ٦٩,٤ مليون جنيه قد عادت إلى ارتفاع متوسط الأجور فى السنة الخامسة للخطة عما كان عليه فى سنة الأساس

وعلى ذلك فإن الخطة الزراعية تكون قد نجحت فى تحقيق أهدافها كاملة بالنسبة للعمالة ، مما يؤكد أن المخططين فى مصر قد نجحوا فى التغلب على مشكلة من أعقد المشاكل التى تقابل الخطط الاقتصادية على وجه العموم وخاصة فى الدول النامية .

(٤) الصادرات الزراعية خلال سنوات الخطة : تحتل الصادرات الزراعية ومنتجاتها الجانب الأكبر من الصادرات المصرية إذ بلغت نسبة الصادرات الزراعية فى عام (١٩٦٥/٦٤) مايقرب من ٧١,٦ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية ، كما تبلغ نسبة الصادرات من السلع الصناعية التى تعتمد اعتمادا رئيسيا على المواد الخام الزراعية — وهى صادرات الغزل والنسيج أساسا — مايقرب من ١٣٪ من إجمالى الصادرات فى نفس العام . ويحتل القطن والأرز والبصل أهم السلع التصديرية الرئيسية حيث تشكل صادراتهم حوالى ثلثى قيمة الصادرات المصرية ، وعلى هذا فإن الزراعة المصرية تعد المصدر الرئيسى لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بالعملات الأجنبية اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج ومعدات باقى القطاعات الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية .

(ثالثا) أثر النقص فى محصول القطن عام ١٩٦١ على معدل النمو خلال سنوات الخطة :

كان من أهم الصعوبات التى تركت آثارها على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى مصر ضعف معدل النمو الذى حدث فى السنة الثانية للخطة (٦١ / ١٩٦٢) نتيجة للنقص فى محصول القطن فى هذا العام ، ويوضح جدول (٣) معدل النمو فى الدخل القومى خلال سنوات الخطة الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

وكما يتضح من الجدول المذكور فإن السنة الثانية من الخطة (١٩٦٢/٦١) قد حققت معدلا ضعيفا جدا من معدلات النمو فى الدخل ، وبتحليل أسباب هذا الضعف فى معدل النمو فى تلك السنة يتضح أنه نتيجة لما حدث من تدهور فى الإنتاج الزراعى الراجع إلى الكارثة القطنية التى حدثت فى عام ١٩٦١ .

جدول (٢)

معدل النمو فى الدخل القومى خلال سنوات الخطة الخمس
(١٩٦٠ — ١٩٦٥)

السنة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الدخل (مليون جنيه)	١٢٨٥٫٢	١٣٦٢٫٥	١٤١١٫١	١٥٢٦٫٧	١٦٦٩٫٧	١٧٦٢٫٢
معدل نمو الدخل بالنسبة للسنة السابقة		٦٫١ ٪	٣٫٥ ٪	٨٫٩ ٪	٨٫٧ ٪	٥٫٥ ٪

وكما يتضح من جدول (٢) فقد انخفض الدخل الزراعى فى السنة الأولى من الخطة (١٩٦٠ / ١٩٦١) عنه فى سنة الأساس (٥٩ / ١٩٦٠) ، ثم انخفض فى السنة الثانية من الخطة (٦١ / ١٩٦٢) عنه فى السنة الأولى ، وقد كان من الطبيعى أن تأتى معدلات النمو فى السنة الأولى للخطة أقل من المستوى المقدر لها وتلك نتيجة واجهتها كل الدول التى مارست أو تمارس التخطيط الشامل لأول مرة ، ولكن السنة الثانية فى تطبيق الخطة جاءت وجاءت معها صعوبات قاسية ، فقد انخفض الدخل الزراعى نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعى فى تلك السنة من الخطة ، وقد ترتب على ذلك آثار هامة انعكس بعضها على السنة الثانية نفسها ، وامتد بعضها حتى نهاية سنوات الخطة .

ومما زاد فى خطورة أهمية هذه الآثار أن الاقتصاد القومى حتى ذلك الحين كان يعتمد اعتماداً أساسيا على الزراعة وبالذات على محصول القطن الذى أصيب فى عام ١٩٦١ بنقص بلغ ثلث المحصول . والقطن لا يمثل محصولا رئيسيا فى القطاع الزراعى المصرى وحسب ، لكنه يمثل إلى جانب ذلك دعامة رئيسية فى الاقتصاد

القومى ، حيث يعتبر أهم سلعة تصديرية فى مصر والعجز فى محصوله بهذا القدر معناه كارثة تصيب الفلاح المنتج ، وتسبب نقصا فى الإنتاج الداخلى ، وكذلك فى الدخل القومى ، ومعناه أيضا قصور فى صادراتنا إلى الخارج التى تمثل موردا رئيسيا للعملات الصعبة . وقد كان نتيجة لذلك أن انكمشت لحد بعيد حصيلة المجتمع المصرى من النقد الأجنبى . وقد كان من الضرورى توجيه جزء لا يستهان به من هذه الحصيلة نحو استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية واللازمة لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان ، وجزء آخر لسداد الأقساط المستحقة من القروض الأجنبية وفوائدها . وعلى ذلك فإن القدر المتبقى لاستيراد معدات عوامل الإنتاج الزراعى تضاءل لحد كبير مما أدى إلى قصور فى تنفيذ مختلف برامج التنمية ذلك لأن تنفيذ برامج خطة التنمية يستلزم حصيلة مستمرة من العملات الأجنبية لمجابهة البرنامج الزمنى الموضوع لتنفيذ المراحل المتتابعة لخطة التنمية .

هذا وقد كانت صادرات القطن فى عام (١٩٦١/٦٠) ١٢١٠٨ مليون جنيه هبطت إلى ٨ر٨ مليون فى عام (١٩٦٢/٦١) وترتب على هذا هبوط قيمة الصادرات المصرية الكلية من ١٨٩ مليون جنيه فى عام (١٩٦١/٦٠) إلى ١٥٠ مليون جنيه فى عام (١٩٦٢/٦١) ، الأمر الذى أوجد هزة فى عجز الميزان التجارى فى هذه السنة .

مما سبق يتضح مدى أهمية الإنتاج الزراعى فى الاقتصاد القومى المصرى ، ويتبين كذلك أن أى جهد لمنع تدهور الإنتاج الزراعى فى أية سنة من السنين ومهما كان كبيراً لا يقابل بالآثار الضارة على التنمية بسبب هذا التدهور الذى قد يمتد اثره إلى سنوات تلى السنة التى يقع فيها .

(رابعا) بعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند وضع خطط التنمية الاقتصادية فى القطاع الزراعى :

فى العرض السابق أمكن التعرف على الخطة الزراعية الأولى فى مصر (١٩٦٥/٦٠) وأهم نتائجها ، وبناء على هذه النتائج نذكر فيما يلى فى إيجاز بعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند وضع الخطط المستقبلة للإنتاج الزراعى فى مصر حتى

يمكن تجنب المشاكل والعقبات التى قابلت الخطة الزراعية الأولى مع الإفادة من خبرات التخطيط السابقة عند وضع وتطوير أسلوب التخطيط الاقتصادى الزراعى فى مصر .

(١) التركيز على مشروعات التوسع الزراعى الرأسى فى المدى القصير ، وذلك بزيادة الاعتمادات المخصصة لها ودمج بعض المشروعات التى لها نفس الاختصاص فى العمل حتى لا يكون هناك تضارب فيما بينها ، وذلك مع تحسين نوعية هذه البرامج . وكذلك الاستفادة من البحوث العلمية التطبيقية التى تجرى بالجامعات ومراكز الأبحاث ، مع الاستعانة بكافة أنواع الخبرات المحلية والأجنبية حتى يمكن فى النهاية الحصول على أقصى إنتاج ممكن عن طريق أحسن وليفة اقتصادية ممكنة من الموارد الإنتاجية المتاحة .

(٢) الإبقاء على مشروعات التوسع الأفقى عند هذا الحد مؤقتا ، والاستفادة من الأموال التى تستثمر بها فى مشروعات التوسع الرأسى ، وكذا فى استزراع الأراضى التى تم استصلاحها ولم تستزرع بعد ، حيث بلغت مساحة الأراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة مايقرب من ٥٣٦,٣ ألف فدان بينما تم استزراع مساحة قدرها ٢٢٥,٣ ألف فدان فقط فى نفس الفترة ، أى بنسبة تبلغ ٤٢ ٪ من جملة الأراضى المستصلحة . كذلك يجب تنفيذ مشروعات مناسبة للتوسع الزراعى الرأسى فى مثل هذه الأراضى الجديدة .

والتوقف فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى لا يعنى الاستغناء عنها نهائيا لأن هذه المشروعات هى العصب الرئيسى للتنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة ، بل يعنى الحصول على مهلة من الوقت تسمح لإجراء الدراسات الدقيقة التمهيدية لمثل هذه المشروعات ، وكذا مراجعة الخطط السابقة وتعديلها طبقا لنتائج الدراسات التمهيدية . ويجب مراعاة العمل على إقامة مشروعات الإسكان والتعمير والرى والصرف فى المناطق التى سوف يقع الاختيار عليها لتنفذ بها مشروعات التوسع الزراعى الأفقى قبل بداية عمليات الاستصلاح ، وبعد ذلك يمكن البدء فى تنفيذ مشروعات الاستصلاح المرتكزة فى ذلك الوقت على أساس عملية اقتصادية سليمة حتى لا تواجه من الصعاب والمشاكل ماواجهته مشروعات

التوسع الزراعى الأفقى فى الخطة الأولى ، وبالتالى يمكن تحقيق الغرض الذى نهدف من أجله .

(٣) مراعاة دقة البيانات التى توضع على أساسها الخطة ، وكذا الاهتمام بالدراسات التمهيدية المورفولوجية والكيماوية للأراضى الزراعية لمعرفة خواصها مع دراسة للظروف والعوامل الجوية بالمناطق المختلفة لتحديد أنسب المحاصيل التى يمكن زراعتها فى مناطق القطر المختلفة ، سواء فى الأراضى القديمة أو الأراضى المستصلحة والمستزرعة حديثا . وهذا يتطلب العمل على إجراء الكثير من البحوث العلمية والاستعانة بالعديد من الخبراء المتخصصين .

(٤) الاهتمام بمشروعات تنويع المحاصلات الزراعية حتى لا يظل محصول القطن هو المتحكم الأول فى حجم الصادرات ، وبالتالى فى حجم المعاملات الخارجية ، وحتى يمكن تلافى حدوث عجز كبير فى كمية وقيمة الصادرات — مثلما حدث فى عام ١٩٦١ — حينما هاجمت بشدة دودة الورق محصول القطن مما أدى إلى هبوط الصادرات هبوطا ملحوظا ، لأن القطن يمثل ما يقرب من ٦٠ ٪ من جملة الصادرات المصرية .

(٥) مراعاة الكوارث الطبيعية التى قد تصيب قطاع الزراعة ، ففى خلال سنوات الخطة الأولى فى مصر لم يراع وجود الاحتياطى المناسب من الأموال لمقابلة مثل هذه الظروف . فقد وضعت الخطة الزراعية على أساس أن يترتب الجزء الأكبر من الاستثمار المستهدف لسنة معينة على الإنتاج المقدر للسنة السابقة لها ، هذا دون وجود مصدر إضافى أو احتياطى للاستثمارات فى حالة حدوث أية عقبات أو عوارض غير متوقعة فى أثناء مراحل التنفيذ . والمعروف أن الإنتاج الزراعى يتوقف بدرجة كبيرة على العوامل الطبيعية والبيولوجية التى لا يستطيع الإنسان التنبؤ بها ، فالكارثة التى حلت بمحصول القطن فى عام ١٩٦١ امتد أثرها لفترة من الزمن بعد السنة التى حدثت فيها ، هذا بالإضافة إلى أن تأثير الهبوط الشديد فى كمية المحصول عام (١٩٦٢/٦١) كان من العوامل التى أدت إلى ضعف معدل الادخار وعدم تحقيقه المقدر له فى السنة الثالثة للخطة . وقد أدت هـــذه

العوامل إلى حدوث عجز فى الأموال المستهدف استثمارها فى هذه الفترة من الخطة، وقد كان هذا من العوامل الرئيسية التى أدت إلى تخفيض الاعتمادات المخصصة لمشروعات الخطة لعدم وجود الاحتياطى المناسب لمواجهة مثل هذه الظروف. ومثل هذا التخفيض من شأنه إيجاد بعض الارتباك فى أثناء مراحل التنفيذ.

(٦) التقدير السليم للإنتاج فى السنوات المقبلة مع مراعاة عدم المبالغة والتفاؤل الشديد، كما حدث خلال سنوات الخطة الأولى حيث كان المستهدف أن يرتفع الإنتاج الزراعى خلال سنوات الخطة (٦٠/١٩٦٥) ليصل فى جملته إلى ١٢٧ ٪ من مستوى الإنتاج الزراعى فى سنة الأساس (٥٩/١٩٦٠)، إلا أن ما تحقق بالفعل هو ١١٦٫٨ ٪ فقط. هذا وقد أدت المبالغة فى الأهداف إلى عدم الدقة فى تنفيذ بعض المشروعات لمحاولة تنفيذ المخطط الكامل الموضوع لبرامج التنمية الزراعية فى فترة الخطة، الأمر الذى أدى إلى تعطيل عمليات التنفيذ بدلا من الإسراع بها، وبالتالى عدم تحقيق المستهدف كاملا.

(٧) مراعاة المرونة فى وضع الخطة بما يسمح بتعديل المشروعات الإنتاجية فى أثناء مراحل التنفيذ ويسمح كذلك بتعديل فى الأهداف الفرعية، وذلك كله فى ضوء ما يستجد من الظروف والأوضاع والموارد التى لم يكن من الميسور التنبؤ بها أو التأكد منها عند وضع الخطة، وبالنسبة للخطة الزراعية الأولى فى مصر (٦٠/١٩٦٥) فلم تكن مرونتها بالدرجة الكافية خاصة فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى، فلم تكن هناك خطط بديلة للخطة الأصلية تسمح بحدوث بعض التغيرات فى أثناء مراحل التنفيذ.

(٨) مراعاة توزيع الموارد بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة تحقيقا لمستوى معين من التنمية الاقتصادية على أساس الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وهذا يلزم أن يقوم التوزيع وفقا للمعايير الاقتصادية السليمة حتى يتم توزيع هذه الموارد بين الأنشطة المتنافسة العديدة بالصورة التى تحقق تساوى العائد الحدى من هذه الأنشطة والمشروعات المختلفة، لذلك فإن الدراسات العلمية الاقتصادية ضرورية لإمكانية الوصول إلى احتساب معدلات توزيع الموارد توزيعا أمثل.

(٩) الاهتمام بالمتابعة الدقيقة لنتائج مشروعات الخطة للتعرف على مدى الصحة أو الخطأ بشأن تقديرات الموارد وبشأن نتائج استخداماتها . ومن المتابعة يمكن الوصول إلى تقديرات وتنبؤات يمكن على أساسها تعديل الخطة تبعا لما ينكشف من المعلومات والبيانات وحقيقة الإمكانيات ، وبالتالى تحسين البرامج وتنظيمات الأداء وإجراءات التنفيذ لتحسين معدلاته واتجاهاته . أى أن المتابعة المستمرة ضرورة من ضروريات تحسين التخطيط للنهوض بمستوى التنفيذ على جميع المستويات من الوحدة الإنتاجية إلى المستوى القومى .

(٢٠) الاهتمام بالكفاية الفنية للعاملين فى جميع مجالات قطاع الزراعة ووضع مخطط تدريبى كامل لهم لرفع كفاياتهم ومقدرتهم الفنية حتى يمكنهم أن يؤدوا العمل المطلوب منهم فى مشروعات الخطط الإنتاجية على الوجه الأكمل ، ولا يكونوا من العقبات التى تؤدى إلى عدم نجاح هذه المشروعات .

* * *